



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي
جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

النمذجة المالية للمصارف العراقية

استعمال بعض النماذج المالية في التحليل المالي لعدد من المصارف
العراقية لتعزيز قرارات المستثمر

بحث مقدم من الطالب:

أدهم عبدالرسول عمران

الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة بابل

كجزء من نيل شهادة البكالوريوس

بإشراف: الدكتور اسعد منشد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً^{حطّ} وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)

سورة آل عمران (الآية 130)

الاهداء

إلى مثال التضحية والإخلاص... أبي الحبيب
إلى من قدّمت سعادتي وراحتي على سعادتها... أمي الفاضلة
إلى من أمدّتني بالنصح والإرشاد... أختي الكريمة

أهدي إليكم ثمرة جهدي

شكر وامتنان

الدراسة الجامعية تمثل مرحلة مصيرية في حياة الإنسان، وتتطلب الكثير من الجهد والتركيز والتحمل لتحقيق الأهداف والنجاح. وان هذا الطريق لا يخطى بدون دعم وفي هذا الصدد اوجه الشكر والامتنان والتقدير إلى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الادارة والاقتصاد وولاسيما اساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية ورئيسها وكذلك أشكر عميد الكلية لما قدمه من دعم وعمله المستمر في تحسين الكلية والاشراف على طلبتها وأشكر مشرف البحث لجهوده في التنقيح ومراجعة البحث. وإن البحث الذي أقدمه اليوم هو نتيجة للجهود المتواصلة على مدى أربع سنوات، ولكنه أيضًا نتاج العطاء الذي وجدته من قبلكم فشكرًا لكم.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ما إذا كان بإمكان النماذج المالية أن تُستخدم في نمذجة البنوك العراقية استناداً إلى البيانات المالية الخاصة بها. تشير نتائج الدراسة إلى أنه من الممكن استخدام النماذج المالية لتقييم أداء وصحة البنوك العراقية باستخدام البيانات المالية. على وجه الخصوص، تم تحديد نموذجين ماليين يمكن استخدامهما لنمذجة أداء البنوك العراقية.

على الرغم من وجود بعض الحدود في الدراسة، مثل البيانات المالية غير المكتملة، إلا أنه تم التعرف على نموذجين يمكن استخدامهما في نمذجة الأداء المالي للبنوك العراقية. وعلى الرغم من أن أحد النماذج كان محدوداً للبيانات حتى عام 2017، إلا أن المستقبل يبدو واعداً لاستخدام النماذج المالية في تقييم صحة وأداء البنوك العراقية.

بشكل عام، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن النماذج المالية يمكن أن تكون أداة مفيدة لتقييم أداء البنوك العراقية. يمكن للأبحاث المستقبلية التركيز على تطوير نماذج أكثر قوة يمكن أن تأخذ في الاعتبار البيانات الناقصة والبيانات المالية غير المكتملة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدراسات المستقبلية استكشاف استخدام مصادر بيانات أخرى، مثل البيانات غير المالية، لبناء نماذج أكثر دقة وموثوقية للبنوك العراقية.

مقدمة البحث

قطاع البنوك في العراق تغير بشكل كبير منذ عام 2003. كان النظام السابق قد قام بتأميم النظام المصرفي، وكانت البلاد معزولة عن النظام المالي الدولي بسبب العقوبات. ومع ذلك، منذ تغيير النظام، بدأ العراق في دمج نفسه تدريجياً في النظام المالي العالمي، وهناك استثمارات أجنبية كبيرة في قطاع النفط والغاز في البلاد. وقد تم بالفعل إعادة هيكلة قطاع البنوك في الآونة الأخيرة، وهناك عددٌ من البنوك الكبيرة والصغيرة تعمل حالياً في العراق، ويعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية في البلاد. ويتوقع أن يظل هذا القطاع مهماً في المستقبل، حيث يلعب دوراً كبيراً في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في العراق و بعد انتهاء حرب العراق، صدر قانون المصرفية في 19 سبتمبر 2003. يتماشى هذا القانون مع

المعايير الدولية للرقابة المصرفية في العراق، ويهدف إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي عن طريق تأمين قطاع مصرفي آمن وصحي ومنافس وسهل الوصول. بناءً على قانون مصرف العراق المصدّق في 6 مارس 2004، تم إنشاء مصرف العراق المركزي (CBI) في هيئته الحالية كمصرف مركزي مستقل للعراق. في السنوات الأخيرة، بذلت الحكومة العراقية جهوداً من أجل تحسين الإطار التنظيمي وتعزيز معايير التقارير المالية وزيادة الشفافية. ومع ذلك، لا تزال البحوث محدودة حول قابلية استعمال التقارير المالية لتقييم اداء المصارف العراقية ومقارنتها بمصارف اخرى اقليمية وعالمية باستعمال نماذج مالية. ونظراً لهذه التحديات، يتعين تقييم الاداء المصرفي للمصارف العراقية. وفي هذا السياق، يمكن أن توفر النماذج المالية نظرة قيّمة على الصحة المالية والأداء للمصارف العراقية، مما يمكن أن يؤثر في القرارات الاستثمارية للمستثمرين بالاداع أو الادخار. لذلك، يهدف هذا الدراسة إلى تقييم إمكانية استخدام النماذج المالية لنمذجة المصارف العراقية بناءً على بياناتهم المالية وتقييم صحتهم المالية وأدائهم.

المحتويات

١	المحور الأول	١
١	١.١ مشكلة البحث	١
١	٢.١ أهمية البحث	١
١	٣.١ اهداف البحث	١
١	٤.١ فرضية البحث	١
٢	٥.١ حدود البحث	٢
٢	المحور الثاني	٢
٢	١.٢ الاطار النظري للبحث	٢
٢	١.١.٢ النمذجة المالية	٢
٢	٢.١.٢ نموذج BSCORE	٢
٨	٣.١.٢ نموذج DuPont المعدل	٨
١٠	المحور الثالث	٣
١٠	١.٣ نموذج BSCORE	١٠
١٥	٢.٣ نموذج DuPont المعدل	١٥
١٥	١.٢.٣ معدل دوران إجمالي الموجودات	١٥
١٦	٢.٢.٣ مضاعف حقوق الملكية	١٦
١٨	٣.٢.٣ العائد على الموجودات	١٨
١٩	٤.٢.٣ العائد على حقوق الملكية	١٩
٢١	٤ الاستنتاجات والتوصيات	٢١
٢١	٥ المراجع والمصادر	٢١

١ المحور الأول

١.١ مشكلة البحث

هل بالإمكان استعمال نموذج BSCORE ونموذج DuPont المعدل في التحليل المالي للمصارف العراقية واستعمال نتائج النموذج لمقارنة أداء المصارف العراقية بمصارف أخرى؟

٢.١ أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في إمكانية توفير رؤى قيمة حول الأداء المالي للمصارف العراقية، مما يمكن أن يؤثر في قرارات الاستثمار من خلال تقييم دقة وموثوقية النماذج المالية في تنبؤ الأداء المالي للمصارف العراقية.

يمكن لهذه الدراسة المساهمة في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر الأكثر فعالية واتخاذ القرارات الاستثمارية بالاعتماد على نتائج النمذجة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر الدراسة توصيات لتحسين أساليب التقارير المالية في المصارف العراقية، مما يمكن أن يزيد من الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي. وأخيراً، يمكن أن تساهم هذه الدراسة في الأدبيات الأكثر شمولاً حول النمذجة المالية، خاصة في سياق الأسواق الناشئة التي تعاني من البحث المحدود حول ممارسات النمذجة المالية.

٣.١ أهداف البحث

- تقييم دقة ومدى اكتمال التقارير المالية للمصارف العراقية وإمكانية استخدام النماذج المالية في تقييم أداء المصارف العراقية.
- تحديد النسب المالية الرئيسية الأكثر صلة في نمذجة المصارف العراقية وتقييم صحتها المالية.
- مقارنة أداء المصارف العراقية المختارة مع أداء نظائرها في دول الجوار باستخدام نماذج مالية.
- تقديم توصيات لتحسين معايير وممارسات التقارير المالية في المصارف العراقية.

٤.١ فرضية البحث

إمكانية استعمال البيانات المالية المتوفرة في الإفصاحات المالية للمصارف العراقية السنوية كمدخلات لنماذج BSCORE و DuPont المعدل المالية لتقييم أداء مصارف عراقية ومقارنتها بمصارف أخرى.

٥.١ حدود البحث

تم اختيار عينة من المصارف العاملة في المنطقة، حيث تم اختيار المصرف العراقي للتجارة والبنك الأهلي الأردني كعينتين للدراسة. وتمثل هذه العينة في البيانات المالية المفصّل عنها خلال الفترة الزمنية بين عامي 2017 و2021 و تعتمد الدراسة على البيانات المالية المتاحة للعمامة.

٢ المحور الثاني

١.٢ الاطار النظري للبحث

١.١.٢ النمذجة المالية

تتمثل النمذجة المالية في إنشاء تمثيل مجرد (نموذج) لحالة مالية في الاسواق المالية. ويتعلق هذا النموذج الرياضي بتمثيل أداء موجود مالي أو محفظة لعمل أو مشروع أو أي استثمار آخر. وعادة ما يتم فهم النمذجة المالية على أنها تمارس في إما سعر الموجودات أو تمويل الشركات بطريقة كمية. إنها عن تحويل مجموعة من الفرضيات حول سلوك الأسواق أو الوكلاء إلى توقعات رقمية. في الوقت نفسه، "النمذجة المالية" هي مصطلح عام يعني أشياء مختلفة لمستخدمين مختلفين؛ يشير الإشارة عادةً إما إلى تطبيقات المحاسبة وتمويل الشركات أو إلى تطبيقات الهندسة المالية. وبالتالي، يمثل هذا البحث استكشاف النمذجة المالية كفكرة وكما يستخدم في القطاع المصرفي، وكيف يمكن استخدامه لتحسين الأداء المالي للشركات. وبعبارة أخرى، يسعى البحث إلى تحليل أساليب النمذجة المختلفة وفهم أهميتها في تحديد أداء الموجودات المالية وتحليل المخاطر المالية وغيرها من تطبيقات النمذجة المالية في المصارف.

٢.١.٢ نموذج BSCORE

يعتمد مقياس BSCORE على مزيج من أربعة عشر إشارة مميزة تمثل عوامل الربحية والمخاطر والنمو. يهدف هذا القسم إلى تقديم شرح للإشارات وحساباتها وطرق استخراجها من الإفصاحات المالية للمصارف العراقية.

١. العائد الكلي

(١) العائد على حقوق الملكية

استخدام العائد على حقوق المساهمين (ROE) منتشر بشكل واسع في قطاع البنوك كأداة لتقييم الأداء. أن ROE هو الإشارة الأساسية الأساسية لفحص أسهم البنوك. ومع ذلك، يجب اتخاذ الحذر حيث قد يكون ROE عرضة للعيوب المحتملة بسبب تأثيره بشكل رئيسي بالرافعة المالية. قد يكون هذا مشكلة خلال فترات الركود الاقتصادي، حيث قد تختار البنوك تخفيض الرافعة المالية والتخلي عن الأنشطة التي تخلق قيمة حقيقية، وبالتالي يضع صحة ROE كمقياس لقيمة الشركة تحت الشك. نحن نحسبه على النحو التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{قيمة حقوق الملكية}}$$

صافي الدخل موجود في قائمة الدخل الشامل الموحدة تحت بند إجمالي الدخل الشامل للسنة

قيمة حقوق الملكية موجودة في قائمة المركز المالي الموحدة تحت بند مجموع حقوق الملكية

(ب) العائد على الموجودات

قد يكون عائد الموجودات (ROA) مؤشرًا أكثر موثوقية للربحية غير المرتبطة بالرافعة المالية حيث أنه أقل عرضة للمشكلات المتعلقة بالرافعة المالية. مما يجعله أداة قيمة لتقييم أداء البنك.

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

٢. مكونات الربحية

(أ) الهامش

يتم تقييم الهامش في محفظة القروض في البنك كنسبة لصافي إيرادات الفوائد إلى إجمالي القروض. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن قيمة هذا المؤشر قد تكون غامضة، حيث أن هامش أعلى يمكن أن يشير إلى مخاطر أعلى ترتبط بمحفظة القروض. ويحتسب كالاتي

$$\text{الهامش} = \frac{\text{صافي إيرادات الفوائد}}{\text{اجمالي القروض}}$$

(ب) معدل النفقات التشغيلية

يتم حساب معدل النفقات التشغيلية عن طريق احتساب نسبة اجمالي المصاريف إلى صافي الإيرادات التشغيلية. يتم استخدام هذا المقياس لتحديد النسبة المئوية للإيرادات التي تنفقها البنك على النفقات الإدارية والتشغيلية.

$$\text{معدل النفقات التشغيلية} = \frac{\text{اجمالي المصاريف}}{\text{صافي الإيرادات التشغيلية}}$$

(ج) نسبة الدخل الغير مرتبط بالفائدة

نحدد نسبة الدخل الغير مرتبط بالفائدة على أنه نسبة الدخل من الأنشطة الغير متعلقة بالفائدة إلى صافي إيرادات التشغيل. يعتبر هذا المقياس مهم خاصة بالبنوك العالمية الكبرى التي تحقق جزءاً كبيراً من دخلها من الأنشطة غير القروض والودائع. يتم توليد هذا الدخل في العادة في المصارف العراقية من صافي ارباح تحويل العملات الاجنبية وصافي الارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة وحصص المصرف من الاستثمارات وأي إيرادات تشغيلية اخرى. مثالها الإيرادات من رسوم الخدمات.

$$\text{الدخل من نشاطات غير متعلقة بالفائدة} = \frac{\text{الدخل الغير مرتبط بالفائدة}}{\text{صافي إيرادات التشغيل}}$$

(د) الاستثمارات

تحقق البنوك من الدخل من مصادر مختلفة ، بما في ذلك القروض والاستثمارات الأخرى التي تنتج دخلاً من الفائدة أو الأرباح. فهي الاستثمارات التي تنتج دخلاً تمتلكها أو تحتفظ بها الشركات أو المؤسسات أو الأفراد. تتميز هذه الموجودات بقيمة أساسية والقدرة على إنتاج أموال إضافية متعددة عن قيمة الاستثمار الأساسية لحامل الاستثمار. هذا يتيح لحامل الاستثمار الحفاظ على الموجودات كمصدر للأرباح أو بيع الموجودات بمبلغ مجموعي بناء على القيمة الأساسية.

تُعرف نسبة الاستثمارات بأنه نسبة الموجودات المستثمرة إلى إجمالي الموجودات. ويمكن استخدام هذا المقياس لتقييم كفاءة نشر موجودات البنك وقد يكون له ارتباط إيجابي بالأداء المستقبلي.

$$\text{نسبة الاستثمارات} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

(هـ) القروض إلى الودائع

تُعرف إشارة القروض إلى الودائع على أنها نسبة القروض إلى الودائع، والتي تعمل كمؤشر على كفاءة المصرف في استعمال مصدر التمويل الرئيسي لديه (الودائع) لتحقيق موجوداته المربحة الرئيسية (القروض). يشير المعدل المنخفض إلى أن البنك يمتلك كمية كبيرة من الأموال الغير مستخدمة، والتي تشير إلى زيادة العدم كفاءة. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن هذه النسبة قد تكشف أيضًا عن مخاطر السيولة إذا قام عدد كبير من المودعين بسحب ودائعهم في نفس الوقت. على الرغم من أنه يصنف على أنه جزء من الربحية، إلا أن نسبة القروض إلى الودائع تعتبر مقياسًا أساسيًا لسيولة البنك وكفاءة استخدام الموجودات.

$$\text{مجموع القروض} / \text{مجموع الودائع} = \text{القروض الى الودائع}$$

٣. مؤشرات تتعلق بالحيطه والحذر: أدنى مخاطر الائتمان وقدرة أكبر على استيعاب الخسائر.

(أ) احتياطات خسائر القروض

نحدد احتياطات خسائر القروض لأهميتها للبنوك، سواء من حيث حجمها الكلي أو تأثيرها على الربحية الإجمالية وكفاءة رأس المال. في هذه الدراسة، يتم تحديد احتياطات خسائر القروض على أنها نسبة الاحتياطات السنوية لخسائر القروض إلى إجمالي القروض. توفر هذه النسبة مقياسًا لحرص البنك في تخصيص احتياطات لتغطية الخسائر المحتملة في محفظته من القروض. كما أنها تعمل كعلامة على قدرتهم على إدارة مخاطر الائتمان بفعالية.

من الجدير بالذكر أنه لا يوجد بند صريح لاحتياطات خسائر القروض في البيانات المالية للبنوك العراقية. بدلاً من ذلك، يُستخدم مخصص الخسائر الائتمانية الصافي لتغطية الخسائر المحتملة في محفظة القروض. وبالتالي، في هذه الدراسة، سنستخدم مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي القروض كمؤشر بديل لنسبة احتياطات خسائر القروض. وتوفر هذه المقياس مؤشراً على قدرة البنك في إدارة مخاطر الائتمان بفعالية.

$$\text{نسبة احتياطات الخسائر الائتمانية} = \frac{\text{مخصص الخسائر الائتمانية}}{\text{اجمالي القروض}}$$

(ب) التسهيلات الائتمانية غير المؤثرة

تشير الدراسة إلى أن نسبة التسهيلات الائتمانية غير المؤثرة إلى إجمالي القروض المعروفة أيضاً باسم التسهيلات الائتمانية الغير مؤثرة، يمكن استخدامها كمقياس لمخاطر الائتمان لتوقع خسائر القروض المستقبلية.

$$\text{التسهيلات الائتمانية الغير مؤثرة} = \frac{\text{نسبة التسهيلات الائتمانية الغير مؤثرة}}{\text{مجموع القروض}}$$

(ج) كفاية الاحتياطي

نرى أن كفاية الاحتياطي الاحتياطي لخسائر الائتمان للبنك أمر حاسم لقدرته على تحمل خسائر القروض المتوقعة دون الإضرار برأس المال خلال فترات الضغوط الاقتصادية. لتقييم كفاءة الاحتياطي الاحتياطي ، نستخدم نسبة احتياطي خسارة القرض إلى القروض العالقة كمقياس. يعتبر البنوك التي لديها كفاية احتياطية عالية عادةً أنها في موقع أفضل للتعامل مع مخاطر الائتمان.

البنوك التي تمتلك كفاية احتياطيات كافية تكون وضع أفضل لتحمل خسائر الائتمان المتوقعة خلال فترات الضغوط المالية.

$$\text{كفاية الاحتياطي} = \frac{\text{مخصص الخسائر الائتمانية}}{\text{التسهيلات الائتمانية الغير مؤثرة}}$$

(د) حقوق الملكية الملموسة

تتمتع البنوك التي لديها حقوق ملكية ملموسة أعلى بقدرة أكبر على تحمل الخسائر المفاجئة والبقاء مستقرة مالياً خلال فترات الأزمات. يتم حساب نسبة حقوق الملكية الملموسة عن طريق حساب حقوق الملكية الملموسة إلى الموجودات الإجمالية.

$$\text{نسبة حقوق الملكية الملموسة} = \frac{\text{حقوق الملكية الملموسة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

يتم حساب حقوق الملكية الملموسة عن طريق طرح الموجودات غير الملموسة والأسهم الممتازة من القيمة المحاسبية للشركة.

(الموجودات الغير ملموسة + الأسهم الممتازة) - مجموع حقوق الملكية = حقوق الملكية الملموسة

٤ . مؤشرات نمو الإيرادات والموجودات

نحن نستخدم ثلاث إشارات لتقييم نمو البنك. الإشارة الأولى هي التغير في إجمالي الإيرادات، والتي تقيس نمو الدخل الإجمالي. والإشارتان المتبقيتان تأخذان في الاعتبار نمو البنك في الأنشطة التقليدية وغير التقليدية، على التوالي. يشير تغير القروض إلى نمو الأنشطة التقليدية، في حين تعكس التغيرات في موجودات التداول نمو الأنشطة غير التقليدية.

(١) نمو الإيرادات (SGR)

نحن نعرف الإيرادات الإجمالية على أنها مجموع صافي إيرادات الفوائد والذي يعد الفرق بين إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد، والإيرادات غير الفائدة. ولقياس معدل النمو المستدام (SGR) للبنك، يتم حساب التغير السنوي بالنسبة المئوية في الإيرادات الإجمالية.

$$SGR = \frac{TR_1 - TR_2}{TR_1} \times 100$$

(١) نمو القروض (LGR)

المنظمين والمشاركين في السوق يقيمون بانتظام قدرة البنوك على توسيع محفظة القروض لديهم. ومع ذلك، قد يشير الإقراض المتزايد أيضًا إلى مخاطر ائتمانية أكبر للبنك، مما يمكن أن يكون خطيرًا خلال فترات الضغط المالي عندما قد تتردد البنوك في الإقراض بسبب مخاوف بشأن البيئة الاقتصادية الأوسع. في الورقة، يعرف المؤلفون معدل نمو القروض (LGR) على أنه النسبة المئوية للنمو السنوي في القروض الإجمالية المسجلة في الميزانية.

$$LGR = \frac{\text{Gross Loans}_1 - \text{Gross Loans}_2}{\text{Gross Loans}_1} \times 100$$

(١) نمو موجودات التداول (TRADE)

. ويتم قياس ذلك باستخدام مقياس يسمى TRADE والذي يتم حسابه عن طريق تتبع التغيرات في نسبة الموجودات المتداولة إلى الموجودات الإجمالية.

$$\text{Trade-to-Total} = \frac{\text{Trade Assets}}{\text{Total Assets}}$$

$$\Delta \text{Trade-to-Total} = \frac{\text{ToT}_1 - \text{ToT}_2}{\text{ToT}_1} \times 100$$

٣.١.٢ نموذج DuPont المعدل

تعرف دوبونت على العلاقة بين نسبة الربح الصافي (NPM) ومعدل الكفاءة الذي يشير إلى إجمالي دوران الموجودات (TAT) وعائد الموجودات (ROA). فإن إنتاجية نسبة الربح الصافي (NPM) ومعدل الكفاءة الذي يشير إلى إجمالي دوران الموجودات (TAT) يساوي، ROA وهذه كانت النموذج الأصلي لدوبونت، كما هو موضح في المعادلة:

$$\text{ROA} = \text{NPM} \times \text{TAT}$$

$$\text{Net Profit margin (NPM)} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Revenues}}$$

$$\text{Total Assets Turnover (TAT)} = \frac{\text{Total Revenues}}{\text{Total Assets}}$$

تم تعديل نموذج دوبونت ليشمل نسبة إجمالي الموجودات لحقوق الملكية (مضاعف الحقوق) لحساب عائد الحقوق الملكية، حيث يتم حساب عائد الحقوق الملكية عن طريق ضرب عائد الموجودات بمضاعف الحقوق. وقد أكد (2009) Little et al. أن نموذج تحليل النسب المالية المعدل لدوبونت يستخدم لتحديد محركات النجاح المالي في إطار استراتيجيات الأعمال البديلة. وقد صمم (2000) Saunders نموذج تحليل مالي للمؤسسات المالية يستند إلى نظام تحليل النسب المالية لدوبونت، ويستخدم لحساب عائد الحقوق الملكية. واستخدم الكاتب ثلاثة مكونات في تحديد عائد الحقوق الملكية، وهي نسبة الربح الصافي (NPM) ومعدل دوران الموجودات (TAT) ومضاعف الحقوق. إن نسبة الربح الصافي (NPM) تقيّم مكونات البيانات الدخلية، فيما يقيّم معدل دوران الموجودات (TAT) الجانب الذي يتعلق بالموجودات في الجانب المدفوعات المالية لعرض الميزانية،

ويحلل مضاعف الحقوق (EM) الجوانب المتعلقة بالمسؤوليات وحقوق المساهمين في جانب الميزانية. يتم تحليل عائد الحقوق الملكية (ROE) بالتفكيك أولاً إلى عائد الموجودات (ROA) ومضاعف الحقوق (EM)، ويتم تحديد عائد الموجودات عن طريق نسبة الربح الصافي (NPM) ومعدل دوران الموجودات (TAT). إن النموذج المعدل لدوبونت المعدل يُظهر في المعادلات

$$ROE = ROA \times EM \quad \text{Or} \quad ROE = NPM \times TAT \times EM$$

$$\text{عائد على الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الدخل الشامل}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

٣ المحور الثالث

١.٣ نموذج BSCORE

جدول ١ : BSCORE

المصرف العراقي للتجارة	البنك الاهلي الاردني	العام
2.54	2.86	2021
4.63	2.92	2020
3.29	2.83	2019
-	2.59	2018
-	2.86	2017
3.49	2.81	معدل

نلاحظ ان بيانات المصرف العراقي للتجارة لا تبدأ عام 2017 ويعود ذلك الى عدم وجود العديد من البنود المطلوبة لاعداد النموذج واختلاف طريقة الاعداد والبنود المذكورة فيها عن السنين اللاحقة. نلاحظ ان معدل نتيجة النموذج أعلى في المصرف العراقي للتجارة ولكنه يحتوي على تباين أعلى مقارنةً بالبنك الآخر حيث يبلغ الانحراف المعياري 1.06 بينما قيمته 0.126 في البنك الاهلي الاردني مما يشير إلى وجود التباين بين اداء المصرفين، الفرق بين قيمتي الانحراف المعياري الاثنان يعد فرقاً كبيراً، يقارب العشر مرات.

نلاحظ كون مؤشرات الحيطة والحذر أعلى في المصرف العراقي مما يدل على مخاطر ائتمان أقل للمصرف العراقي للتجارة وكون تخصيصاته لتغطية الخسائر المحتملة أكبر وهذا واضح حيث بلغت مخصصات الخسائر الاثمانية 14 مليون دولار للمصرف الاهلي الاردني في عام 2021 بينما كانت 220 مليون دولار للمصرف العراقي للتجارة

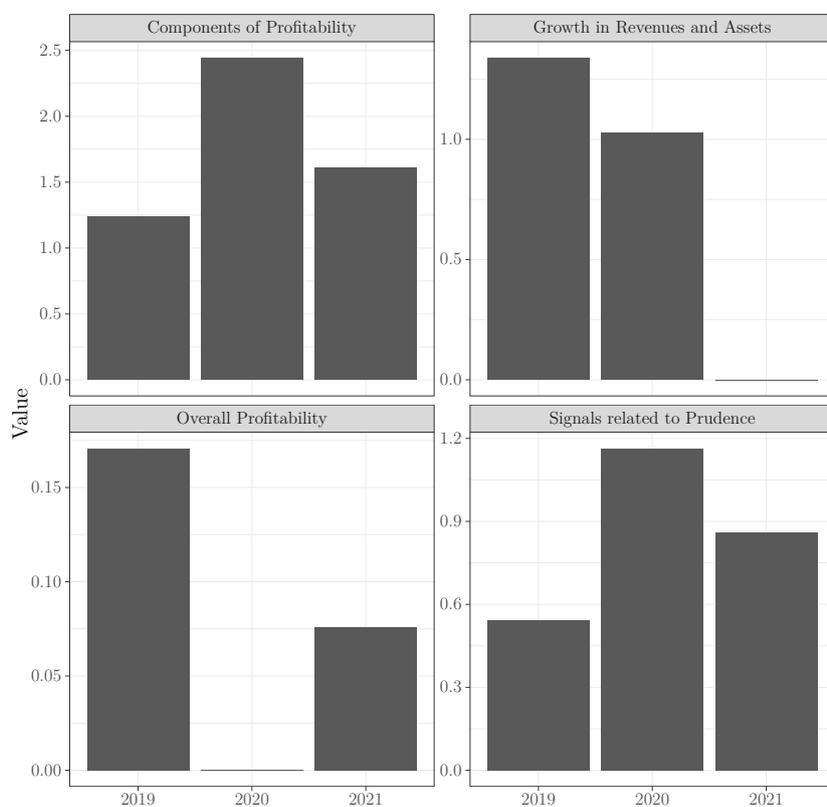
عند البحث اكثر في قيم نلاحظ ان معدل مكونات الربحية يشكل حوالي 50.5% فقط من نتيجة المصرف العراقي للتجارة بينما تكون هذه النسبة اعلى بشكل اكبر في البنك الاهلي الاردني حيث تصل الى حوالي 86.0%.

هذه الفرق يعود بالقدر الاكبر الى كون نسبة الدخل من الانشطة الغير مرتبطة بالفائدة اعلى بما يقارب ال 50% بالاضافة الى كون نسبة القروض الى الودائع مرتفعة في البنك الاهلي الاردني حيث تبلغ

1 لكل السنين مما يؤشر الى امتلاك المصرف العراقي للتجارة كمية كبيرة من الأموال غير المستخدمة مقارنة بنظيره الأردني. كما نلاحظ ايضاً ان نسبة الاستثمارات اعلى مما يشير الى استعمال اكبر للاموال في الاستثمارية للبنك الاردني مقارنة بالمصرف العراقي بالرغم من كون قيمة الاستثمار اكبر في المصرف العراقي حيث بلغت الموجودات المالية بالقيمة العادلة 37,079,988 دولار في عام 2021 مقارنة بالمصرف العراقي 1,989,923,000 دولار الا ان الاختلاف يعود الى كون اجمالي الموجودات اكبر في المصرف العراقي من نظيره الاردني.

جدول ٢: مكونات مؤشر BSCORE للمصرف العراقي للتجارة

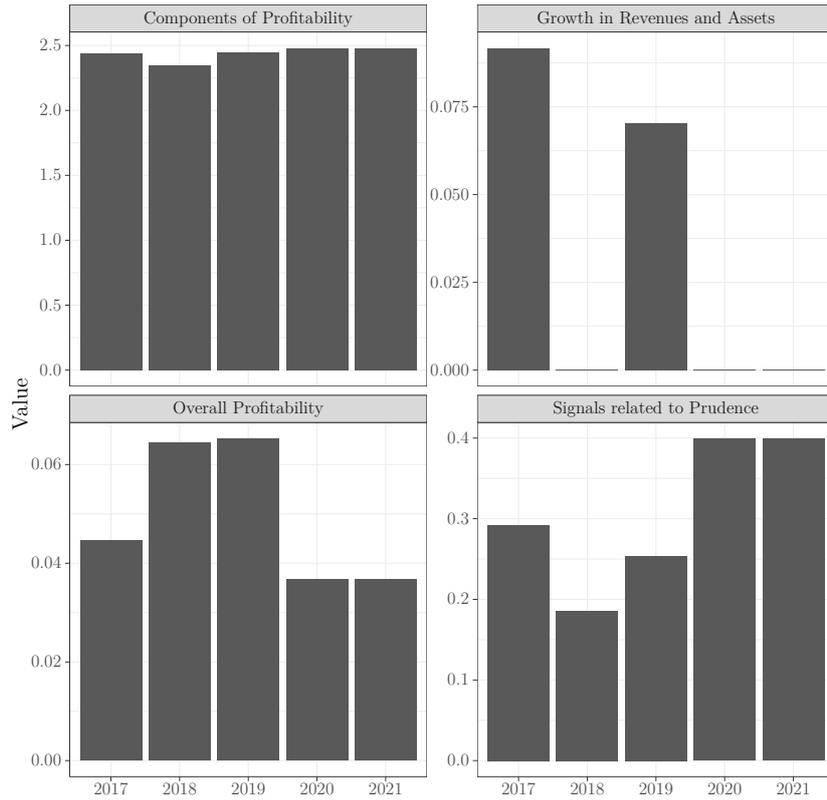
العام	العائد الكلي	مكونات الربحية	الحيطة والحذر	نمو الايرادات والموجودات
2021	0.0757	1.61	0.858	0.00
2020	0.000	2.44	1.16	1.03
2019	0.171	1.24	0.543	1.34
معدل	0.0822	1.76	0.855	0.788
نسبة	2.36%	50.5%	24.5%	22.6%



مكونات BSCORE للمصرف العراقي للتجارة

جدول ٣: مكونات مؤشر BSCORE للبنك الاهلي الاردني

العام	العائد الكلي	مكونات الربحية	الحيطة والحذر	نمو الايرادات والموجودات
2021	0.0368	2.48	0.399	0
2020	0.0368	2.48	0.399	0
2019	0.0653	2.45	0.254	0.0703
2018	0.0643	2.34	0.186	0
2017	0.0446	2.44	0.292	0.0917
معدل	0.0495	2.44	0.306	0.0324
نسبة	1.75%	86.3%	10.8%	1.15%



مكونات BSCORE للبنك الاهلي الاردني

جدول ٤ : تفاصيل مكونات الربحية للمصرف العراقي للتجارة

العام	الهامش	النفقات التشغيلية	الدخل الغير مرتبط بالفائدة	الاستثمارات	القروض الى الودائع
2021	0.0513	0.571	0.444	0.0934	0.448
2020	0.0687	0.754	0.709	0.190	0.722
2019	0.0730	0.175	0.276	0.147	0.565

جدول ٥ : تفاصيل مكونات الربحية للبنك الاهلي الاردني

العام	الهامش	النفقات التشغيلية	الدخل الغير مرتبط بالفائدة	الاستثمارات	القروض الى الودائع
2021	0.0631	0.872	0.231	0.302	1
2020	0.0622	0.904	0.217	0.296	1
2019	0.0612	0.812	0.290	0.282	1
2018	0.0591	0.806	0.233	0.245	1

٢.٣ نموذج DuPont المعدل

تم اعتبار قيمة الدينار الاردني لتعادل 1.4 دولار امريكي لتوحيد الوحدات بين القائمتين. الان نستعرض نتائج تطبيق النموذج على البنك الاهلي الاردني و مصرف العراقي للتجارة

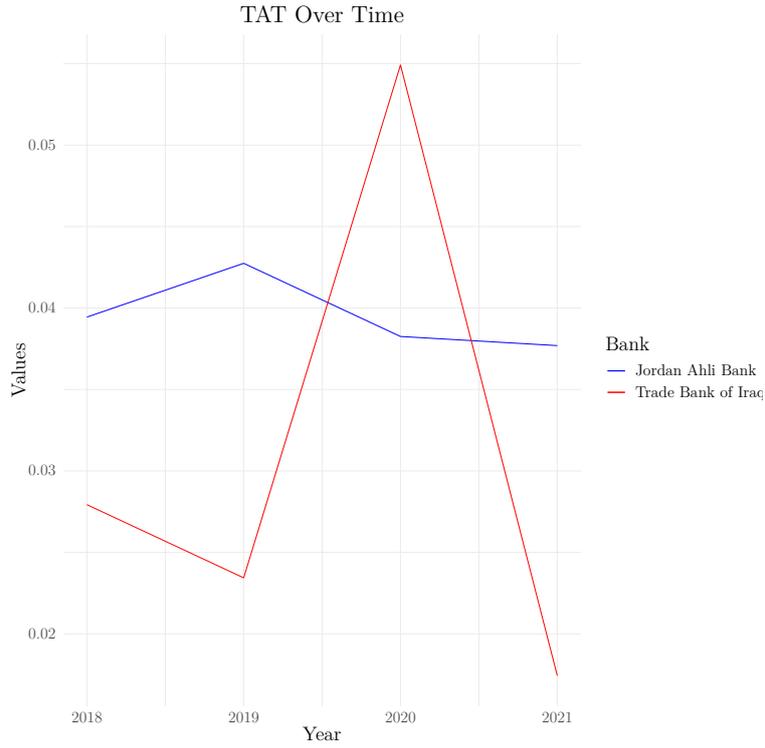
١.٢.٣ معدل دوران إجمالي الموجودات

يُعد معدل دوران إجمالي الموجودات مقياسًا لكفاءة البنك في توليد الإيرادات استنادًا إلى الموجودات التي يمتلكها، وفي الأساس، يُقيّم كم تُولّد الإيرادات التي يحصل عليها البنك مقابل كل دولار من الموجودات.

حقق البنك الاهلي الاردني اعلى معدل بقيمة 5.53 دولار لكل دولار في الموجودات بينما حقق المصرف العراقي للتجارة 3.09 دولار لكل دولار في الموجودات. كما نلاحظ عدم ثبات الايراد على مدى السنوات الأربع الماضية للمصرف العراقي حيث عانى من زيادة في عام 2020 يليه انخفاض حاد في السنة التالية. يرجع ذلك الى زيادة في الموجودات الكلية بقيمة 4 مليار دولار وانخفاض في الربح بمقدار 124 مليون دولار

الموجودات إجمالي دوران ٦: جدول

العام	الاردني الاهلي البنك	الاردني الاهلي البنك (\$)	للتجارة العراقي المصرف
2021	3.76%	5.26%	1.74%
2020	3.82%	5.34%	5.49%
2019	4.27%	5.97%	2.34%
2018	3.94%	5.51%	2.79%
معدل	3.95%	5.53%	3.09%



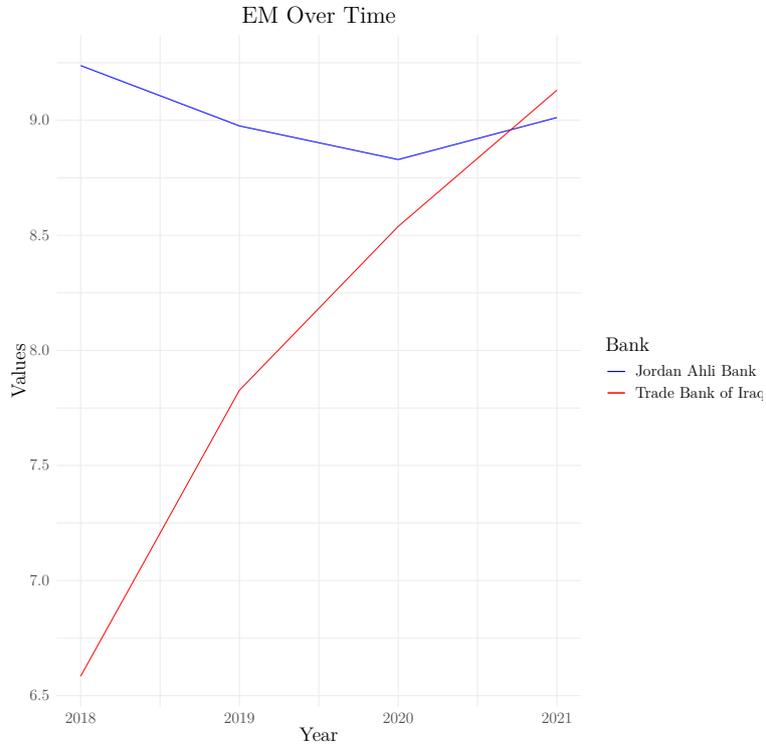
رسم بياني لدوران اجمالي الموجودات للفترة من 2018 الى 2021

٢.٢.٣ مضاعف حقوق الملكية

مضاعف حقوق الملكية يقيّم الرافعة المالية للبنك، وعندما يتم استخدام الرافعة المالية بطريقة صحيحة، فقد يحقق البنك نتائج إيجابية، ولكن يمكن أن تنقلب الأمور ضده عندما تظهر أحوال السوق عكس ما يرغب به البنك. نرى أن بنك الأردن الأهلي يتمتع بمعدل مضاعف أعلى مقارنة بمصرف التجارة العراقي، حيث يبلغ المعدل 9.01 مقارنة بـ 8.02 للمصرف العراقي للتجارة. كما نلاحظ الارتفاع المستمر لمضاعف حقوق الملكية في المصرف العراقي للتجارة خلال الأربع سنوات الماضية، بمعدل 1 سنوياً. مما قد يشير الى استراتيجية ذات مخاطرة اعلى.

جدول ٧: مضاعف حقوق الملكية

المصرف العراقي للتجارة	البنك الاهلي الاردني	العام
9.13	9.01	2021
8.54	8.83	2020
7.83	8.98	2020
6.58	9.24	2020
8.02	9.01	معدل



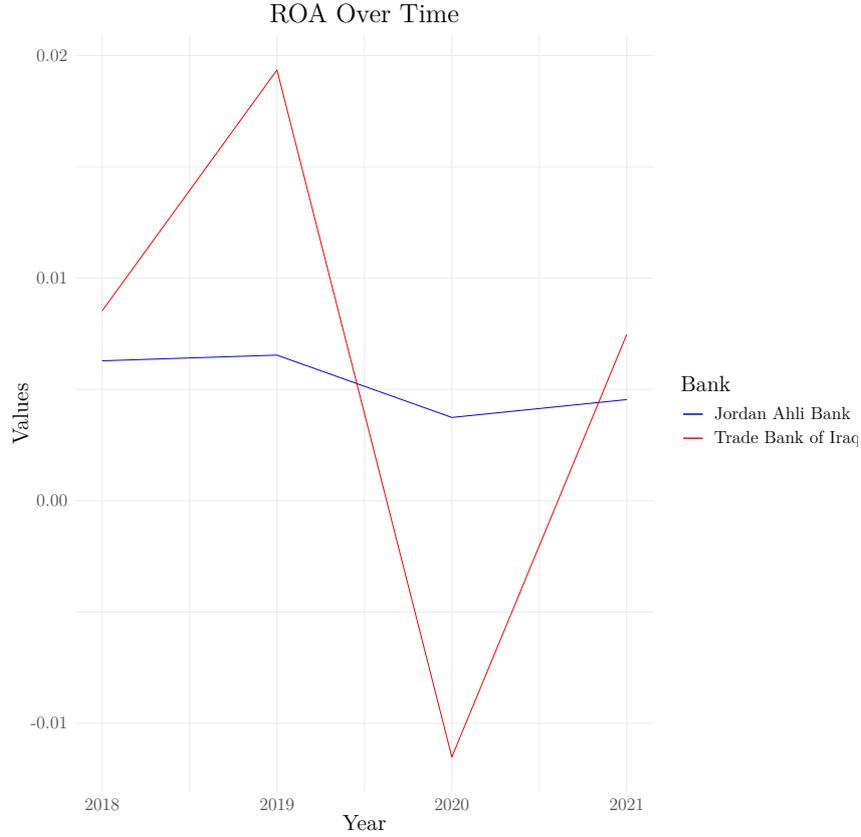
رسم بياني لمضاعف حقوق الملكية للفترة من 2018 الى 2021

٣.٢.٣ العائد على الموجودات

العائد على الموجودات للمصرفين متقارب حيث يحقق البنك الاهلي الاردني 0.739 سنت لكل دولار مستثمر في الموجودات بينما يحقق المصرف العراقي للتجارة 0.596 سنت لكل دولار في الموجودات. نلاحظ ايضاً عدم الاستقرار في المصرف العراقي للتجارة خلال المدة وتحقيقه خسارة خلال عام 2020 ويرجع ذلك الى خسارة نتيجة التغير في احتياطي ترجمة العملات الاجنبية بقيمة حوالي 631 مليون دولار.

جدول ٨: العائد على الموجودات

العائد على الموجودات (%)	البنك الاهلي الاردني (%)	البنك الاهلي الاردني (%)	المصرف العراقي للتجارة (%)
0.747%	0.6356%	0.454%	2020
1.15%—	0.5236%	0.374%	2020
1.94%	0.9156%	0.654%	2020
0.853%	0.8806%	0.629%	2020
0.596%	0.739%	0.528%	معدل



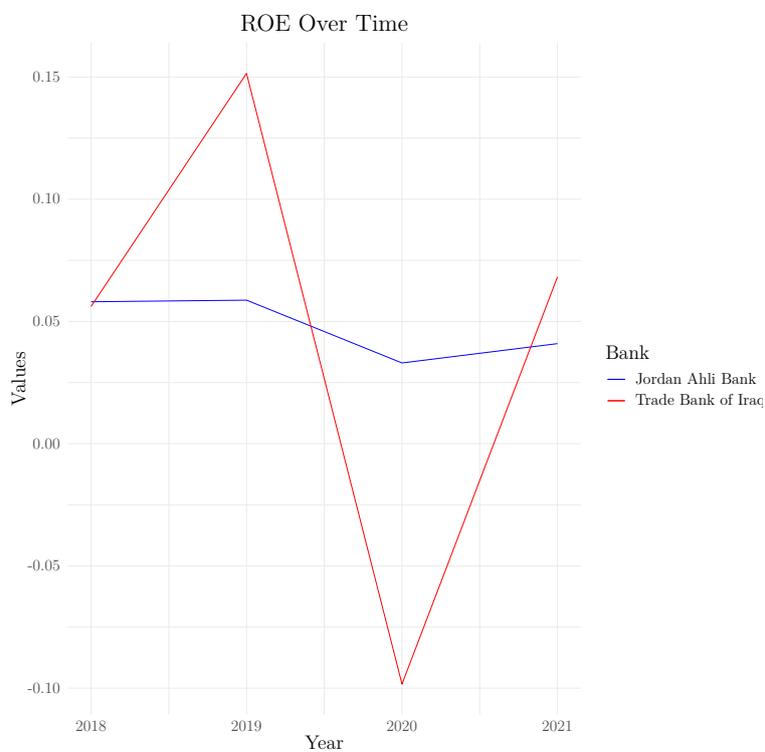
رسم بياني للعائد على الموجودات للفترة من 2018 الى 2021

٤.٢.٣ العائد على حقوق الملكية

مع النموذج المعدل لدوبونت والتحول في الاهتمام من العائد على الموجودات إلى العائد على حقوق الملكية نلاحظ استمرار البنك الاهلي الاردني بتقدمه وانخفاض طفيف بعد 2020 فيما شهد المصرف العراقي للتجارة تغيرات حادة بينها هذا المعيار بشكل اكثر من العائد على الموجودات حيث كانت قيمة الانحراف المعياري تعادل 0.1 بينما كانت 0.01 للبنك الاردني. كما ان سبب الانهيار الحاد في 2020 يعود الى انخفاض الموجودات بالاضافة الى الخسارة المبينة في قائمة الدخل الشامل الموحدة للعام نفسه، يجدر بالذكر ان الزيادة الحاصلة في عام 2020 تعود الى انخفاض منخصص الخسائر الائتمانية ومخصص القضايا عن السنة الماضية ولم ينجم بسبب ارتفاع ايراد نتيجة الاعمال المصرفية، حيث ان التغير كان فقط بمقدار 73 مليون دولار.

جدول ٩: العائد على حقوق الملكية

العام	البنك الاهلي الاردني	البنك الاهلي الاردني (\$)	المصرف العراقي للتجارة
2020	4.09%	5.726%	6.82%
2020	3.30%	4.62%	-9.83%
2020	5.87%	8.218%	15.1%
2020	5.81%	8.134%	5.61%
معدل	4.77%	6.68%	4.44%



رسم بياني للعائد على حقوق الملكية للفترة من 2018 الى 2021

٤ الاستنتاجات والتوصيات

١. امكانية استعمال النماذج المالية في تحليل التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف العراقية.
٢. امكانية استعمال النماذج المالية في تقييم البدائل اثناء عملية اتخاذ قرارات الاستثمار.
٣. نوصي بتقديم البيانات المالية للمصارف العراقية بصورة أفضل وعن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
٤. نوصي بتقديم نتائج استعمال البيانات المالية المصرفية العراقية في نماذج مالية لبيان اداء المصارف للمستثمرين وأصحاب المصالح سواء من مساهمين، مودعين أو مقترضين.

٥ المراجع والمصادر

- (S. AlAli, Musaed, 2019, The Use of DuPont Modified Financial Model in Evaluating the Financial Performance of Kuwaiti Banks)
- (Mahdawi, Triyono, 2021, Analyzing the Banks' Performance through Financial Statements: An Application of the Modified Du Pont Method)
- (Mohanram, Partha and Saiy, Sasan and Vyas, Dushyantkumar, 2018, Fundamental analysis of banks: the use of financial statement information to screen winners from losers)